

ويعتبر حزب البعث ، بحكم احتكاره لقيادة الدولة والمجتمع بموجب المادة الثامنة من الدستور، هو المسؤول عن تلك الأوضاع ، ولذلك فإن أية عملية إصلاح حقيقية يجب أن تبدأ من تغيير نهج ودور هذا الحزب، الذي عقد مؤتمره القطري ، والذي أكدت قراراته وتوصياته على عدم التخلي عن تلك الهيمنة، وعن مفهوم الحزب القائد والجهة الواحدة التي تم توسيعها مؤخراً بانضمام الحزب القومي الاجتماعي وذلك في دلالة واضحة على استمرار عملية تعطيل الحياة السياسية تحت مسميات شكلية ، قد يكون إصدار قانون أحزاب قائم على إنكار التعدد القومي، أحد أشكالها ، في الوقت الذي يفترض فيه أن يراعي القانون المنشود مصالح جميع مكونات الشعب السوري من خلال الاعتراف الدستوري بتلك المكونات ومنها الشعب الكردي الذي يشكل القومية الثانية في البلاد ، كما يفترض ترجمة تصريحات السيد الرئيس بشار الأسد بأن القومية الكردية هي جزء رئيسي من النسيج الوطني السوري ومن التاريخ السوري، بشكل عملي .

كما أن حزب البعث، وبحكم كونه حزب قومي يمارس التمييز والاستعلاء القومي، ألغى التعددية القومية، وطالب القوميات الأخرى التي تعيش في إطار الحدود التي رسمها للوطن العربي بالصرح أو الطرد، بموجب المادة الحادية عشر من المبادئ الأساسية لدستوره.

وتطبيقاً لهذا النهج فإنه بالنسبة لنا، كشعب كردي وكحركة كردية، أساء للعلاقات التاريخية العربية الكردية، من خلال ممارسة التمييز القومي وأشكاله المتمثلة بإنكار الوجود الكردي والتكرار للحقوق القومية وتجاهل شرعية الحركة الكردية، وتطبيق المشاريع العنصرية والقوانين الاستثنائية في المناطق الكردية.

وعلى هذا الأساس فإن أية عملية إصلاح تتجاهل أيضاً إيجاد حل ديمقراطي للقضية الكردية في سوريا، سيكون مشكوكاً في جديتها، حيث لا يمكن لسورية أن تتقدم على حساب تعطيل دور أحد مكوناتها القومية الأساسية وطمس وجوده.

ومن جهة أخرى، فإن سياسة التمييز القومي المنتهجة بحق الشعب الكردي في سورية والغياب الطويل للبدل الوطني الديمقراطي لحل قضيته القومية وعرقلة تطور المجتمع الكردي اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وحرمانه من حقوقه القومية الديمقراطية التي يطالب بها في إطار وحدة البلاد ، تتعكس سلباً على تطور المجتمع الكردي الذي يشهد

القضية الكردية في سوريا

هي قضية الكرد والعرب

حتى نتمكن من تشخيص الواقع الوطني، وبالتالي البناء عليه، ومناقشة أفضل السبل لخدمة بلدنا سوريا، وتحسين جبهتها الداخلية، والنضال معاً للمباشرة بإجراء عملية إصلاح حقيقية تضعها على طريق التطور الديمقراطي، وتفتح أمامها الطريق لمسيرة الركب الحضاري العالمي.. لا بد من الإحاطة بالتطورات المتلاحقة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، خاصة بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ التي كانت منطلقاً لحرب كونية جديدة أخذت عنوانها من الحرب على الإرهاب ، التي تغير معها مفهوم الأمن القومي الأمريكي ليطال مناطق واسعة من العالم ، وتغيرت معه الإستراتيجية الأمريكية، لتنتقل من دعم الأنظمة الدكتاتورية التي كانت ترى فيها ضماناً لحماية مصالحها، إلى التحول عنها، بصفتها حاضنة طبيعية للإرهاب الذي يتغذى من غياب الحريات السياسية، كما صعدت دعوتها إلى نشر الديمقراطية كوسيلة لمكافحة العمليات الإرهابية التي تهدد أمنها ومصالحها، ومن هنا جاءت الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، والتي وضعت منطقة الشرق الأوسط أمام تحولات كبيرة، غيرت خارطتها السياسية نتيجة تدخل العامل الخارجي كحافز وضغط من أجل المباشرة في إحداث إصلاحات سياسية تنشط المطالبات الداخلية من أجل تنفيذها . ومن هنا، وعلى وقع تلك الحرب وانعكاساتها جرت، لأول مرة انتخابات محلية في السعودية، والتزمت تركيا بشروط الانضمام للاتحاد الأوربي وأجرى لبنان انتخابات برلمانية بعد انسحاب الجيش السوري وتم إقرار مبدأ المنافسة على رئاسة الجمهورية في مصر .

أما في سوريا ، وفي ظل تلك الأجواء الإقليمية المحيطة والضغطات الدولية المتزايدة ، فإن السلطة لا تزال تصر على إبقاء هيمنة حزب البعث على مؤسسات الدولة ومراكز السلطة، وتسعى للمماطلة ومحاولة التكيف مع التطورات الجديدة والضغطات الخارجية ، بدلاً من المباشرة بإجراء إصلاحات جديّة يتطلبها الوضع الداخلي المتميز بغياب الحريات الأساسية وتردي الأوضاع الاقتصادية واتساع دائرة الفقر و انتشار الفساد في مختلف دوائر الدولة ومؤسسات القطاع العام، واستمرار العمل بالأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية وغياب استقلالية القضاء.

لكن ثبت مع الزمن أن إرادة الولاء للوطن الواحد انتصرت في النهاية، هنا وهناك، فقد شاهد هؤلاء الغلاة على شاشات التلفزيون، قبل أشهر، رئيساً عراقياً من أصل كردي يقسم اليمين الدستوري باللغتين العربية والكردية، ليصبح رئيساً لكل العراقيين، ورمزاً لوحدة العراق... كما رفض أمثالهم من العنصريين في الجزائر الاعتراف بالأمازيغ، البالغ تعدادهم ١٠ ملايين، كشعب له خصوصيته وحقوقه، لكنهم الآن يسمعون في الإذاعة الجزائرية الرسمية برامج وأغاني أمازيغية، وينطبق نفس الشيء على جنوب السودان حيث تم إقرار الكونفيدرالية التي أنهت عقوداً طويلة من الحرب الأهلية .

.... و في كل الحالات السابقة يفترض أن يتساءل الجميع.. ماذا خسرت القومية العربية في العراق، بإقرار الفيدرالية، سوى تحرير القيود التي كانت مفروضة على الأكراد العراقيين الذين انطلقوا الآن من أربيل والسليمانية إلى بغداد للمساهمة في بناء العراق الجديد، واستعادة وتعزيز وحدته؟! .. وماذا خسرت أيضاً في الجزائر، بعد أن استقرت الأوضاع وهدأت الاضطرابات في منطقة القبائل ، أو في جنوب السودان بعد أن وضعت الحرب أوزارها وتفرغ الجميع للعمل والتنسيق من أجل إيجاد الحلول لقضاياهم المشتركة والتصدي معاً لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية..

وبالمقاييس نفسه ، ماذا تخسر سوريا من إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية فيها، فهذه القضية هي بالأساس قضية وطنية عامة تهم كل السوريين بقدر أهمية مختلف قضايا الوطن بالنسبة للمواطنين الأكراد الذين يعانون من معاناة مضاعفة ، فهم محرومون، مرة بوصفهم مواطنين يعانون ما يعاني الآخرون من أبناء الشعب السوري، وهم مضطهدون ومحرومون مرة أخرى، بوصفهم أكراداً تشك الشوفينية في ولائهم الوطني... وفي الحالتين فإن رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الأكراد يجب أن يكون أحد واجبات العرب وغيرهم من مكونات الشعب السوري لكي يستعيد الشعب الكردي دوره الوطني التاريخي ، كما أن قضية الديمقراطية والإصلاح هي أصلاً شأن كردي تدخل في إطار الحراك السياسي للحركة الكردية التي تطالب بعقد مؤتمر وطني سوري عام تحضره جميع القوى السياسية الوطنية الفاعلة في البلاد بما فيها حزب البعث ، مهمته صياغة برنامج إصلاح وطني، يلبي مطالب الداخل السوري ، بدلاً من الاستجابة للضغوطات الخارجية.

تنامياً لحالات الاحتقان والاغتراب والانعزال، ويؤثر على أدائه الوطني ويضعف دور الحركة الكردية في حشد الطاقات الوطنية الكردية وتسخيرها لخدمة تقدم البلاد وتطورها، كما أن تلك السياسة تغذي نزعات التشكيك بالولاء الوطني الكردي واتهامات الإستقواء بالخارج ، كما تخلق عدم الثقة بين أبناء الوطن الواحد، ولذلك، وبين الحالتين،.. حالة الاحتقان هنا وحالة التشكيك هناك، انفجرت أحداث القامشلي الدامية في آذار ٢٠٠٤ و تركت جروحاً عميقة لا تزال بحاجة إلى المعالجة ، وهددت بعواقب سلبية في المستقبل .

وهذا يقتضي من كافة القوى الوطنية داخل السلطة وخارجها البحث عن حل عادل ينصف الشعب الكردي و يحصن الجبهة الداخلية ويعزز مهام التصدي لكل المخاطر والضغوطات الخارجية ويكرس مفهوم الشراكة الوطنية بين جميع مكونات الشعب السوري، بدلاً من الإقصاء، لتصبح سوريا وطناً دائماً للجميع. ويعترف الجميع بأن الشعب الكردي هو شريك وطني للشعب العربي وبقية المكونات بدلاً من إخضاعه لسياسة شوفينية في إطار محاولة تزوير الحقائق التاريخية والطبيعية، وتطبيق سياسة تعريب شملت التجمعات بشرية والمعالم الطبيعية، وامتدت حتى إلى تسمية الولادات الحديثة في المناطق الكردية التي خضعت أيضاً لجملة من المشاريع العنصرية مثل الإحصاء الرجعي الذي عبر عن حالة شاذة في تعامل الدول مع مواطنيها، حيث تم تجريد عشرات الآلاف من المواطنين الأكراد من جنسيتهم السورية، والحزام العربي الذي عبر عن تشكيك عميق بالولاء الوطني الكردي، واستهداف المشروعان تغيير الطابع الديمغرافي لمنطقة الجزيرة ذات الأغلبية الكردية، وفرض اللون الواحد والتكسر لأهمية التنوع العرقي الذي حظيت به سوريا، و الذي يعد نعمة، إذا تم التعامل معه بمنطق حضاري عصري وديمقراطي ينطلق من مصلحة الوطن الذي يزيد تعدد الثقافات القومية من جمال لوحته الوطنية، في حين رأت فيه الأوساط الشوفينية، ولا تزال، نقمة لأنها تتعامل مع القوميات الأخرى وحقوقها بمنطق الدونية والشك، مثلما كانت تتعامل منذ بداية الستينات مع القضية الكردية في كردستان العراق التي كان غلاة القوميين العرب يسمونها (بالجيب العميل)، وكانت الحركة التحررية الكردية فيها تصنف، في القاموس الشوفيني، في إطار (الحركات الانفصالية) في الوطن العربي مع غيرها من الحركات، مثل الحركة الشعبية لجنوب السودان وحركات أخرى.